

## طرق وإجراءات خصخصة البنوك والآثار الناجمة عنها

- دراسة تجريبية فرنسا، مصر والجزائر -

د. دوفى قرمية

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف-ميلة ؛ الجزائر

E-mail : wisale2007@yahoo.fr

Received: Avril 2018

Accepted: Mai 2018

Published: Juin 2018

ملخص:

تحول القطاع العام إلى القطاع الخاص أو ما يسمى بالخصخصة هو أحد أبرز التغيرات العالمية التي عرفتتها اقتصاديات العالم المتقدم والمتنامي خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، ولقد حققت الخصخصة نجاحا كبيرا في الدول المتقدمة في حين ظلت الدول النامية والدول العربية على وجه الخصوص متباطئة في اتخاذ قرارات حاسمة فيما يخص خصخصة البنوك، بحيث تطلبت عملية الخصخصة في هذه الدول ضرورة تأهيل البنوك وتجهيتها وذلك من خلال إعادة الهيكلة التي تعد ركيزة أساسية لتطوير البنوك وتجهيتها لتنفيذ عملية الخصخصة، ويترتب عن خصخصة البنوك مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية وذلك حسب الطريقة المتبعة ونسبة البيع إلى القطاع الخاص و مدى تقبل الجمهور لفكرة الخصخصة.  
الكلمات المفتاحية: الخصخصة، الطرق والإجراءات، الآثار، تجربة فرنسا، مصر والجزائر.

### Abstract:

the public sector transformed into private sector or what is called "privatization", It is one of the most remarkable global changes of the advanced and developing world economies during the two last decades of the twentieth century.

The privatization realized a great success in advanced countries while developing and Arabic countries kept slowly advancing in crucial decisions taking concerning banks privatization. Indeed, the privatization process in these countries requires the obligation to qualify and adapt banks by restructuring which is considered as an essential basis for developing banks and adapting them to perform the privatization process.

**Key words:** Privatization, method, procedure, effect,

## مقدمة:

عرفت اقتصاديات الدول مجموعة من التطورات والتحويلات من أهم سماتها البحث عن دور جديد للدولة في الحياة الاقتصادية وذلك بطرح رؤية أكثر جدية لمفهوم اقتصاديات السوق والحرية الاقتصادية، وفي هذا الإطار برزت الخوصصة كسياسة معبرة لهذه الرؤية، والتحويلات الاقتصادية التي نتجت عن حالة الانتقال إلى اقتصاد السوق صاحبها تغيرات مماثلة على المستوى المالي والمصرفي.

ويتربت عن خوصصة البنوك مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية وذلك حسب الطريقة المتبعة ونسبة البيع إلى القطاع الخاص ومدى تقبل الجمهور لفكرة الخوصصة، وبما أن خوصصة القطاع المصرفي تعالج بحساسية أكثر من القطاعات الأخرى فمن الضروري توضيح الإجراءات والأساليب المتبعة في خوصصة هذا القطاع والآثار الناتجة عنها، ومن خلال الطرح السابق يتضح لنا التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي طرق وإجراءات خوصصة البنوك وآثارها الاقتصادية والاجتماعية؟ وهل نجاح خوصصة البنوك في الدول المتقدمة يعني بالضرورة نجاح هذه السياسة في الدول النامية؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن تقديم بعض الفرضيات المراد اختبارها من خلال هذه الدراسة:

1. تتم خوصصة البنوك من خلال طرح الأسهم في البورصة.
2. تختلف نتائج الخوصصة في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية باختلاف ظروف وأهداف كلا منهما في تبني سياسة الخوصصة.

وسوف يتم معالجة هذه الإشكالية من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: طرق وإجراءات خوصصة البنوك

سنعرف من خلال المحور التالي خوصصة البنوك وطرق وإجراءات إتمامها:

أولاً: تعريف خوصصة البنوك

تحويل القطاع المصرفي هو جزء من التحويل الاقتصادي العام المتمثل في التحويل إلى اقتصاد السوق بعد زوال دوافع الملكية العامة، وتعرف خوصصة البنوك على أنها "توسيع قاعدة الملكية من خلال طرح رأس مال البنك كله أو جزء منه للبيع والتداول في بورصة الأوراق المالية بالتدرج بهدف خلق بيئة تنافسية في السوق المصرفية وتحقيق كفاءة أكبر لتلك البنوك في ظل العولمة"، بحيث يقوم صاحب القرار باختيار أحد البنوك المراد خوصصتها وطرحه للاكتتاب العام بعد تقييم أصوله وخصومه وإعادة هيكلته وتأهيله لعملية الخوصصة، على أن تحتفظ الحكومة بملكية جزء كبير من رأس مال البنك كمرحلة أولى ثم تزداد نسبة البيع إلى القطاع الخاص تدريجياً مع الأخذ بعين الاعتبار الطاقة الاستيعابية للبورصة، بمعنى أن خوصصة البنوك تتم على المدى الطويل أو المتوسط".<sup>1</sup>

أي أن هناك خوصصة جزئية وخوصصة كلية، الخوصصة الجزئية يقصد بها "تخلي الدولة عن جزء من ملكية البنوك بمعنى إدخال عناصر من القطاع الخاص إلى البنوك العمومية، وتهدف الدولة من وراء ذلك إلى سيطرتها على الرقابة الجزئية والكلية لهذه البنوك"، ويقصد بالخوصصة الكلية "تحويل البنوك كلياً إلى بنك خاص محلي أو أجنبي".

نلاحظ من خلال هذا التعريف أن خوصصة البنوك تتم وفق خطوات وإجراءات محددة وتتطلب توفر بعض الشروط لنجاحها لتحقيق الهدف منها.

ثانيا: الطرق المتبعة في خوصصة البنوك :

هناك عدة طرق لخوصصة البنوك نذكرها فيما يلي :

### 1. التنازل في السوق المالية:

يكون التنازل في السوق المالي مؤطرا قانونا ومدعما بتنظيمات الأسواق المالية وتتم عملية الخوصصة بتقنيتين أساسيتين، إما عن طريق البيع بالمناقصة بسعر افتتاحي قابل للارتفاع أو البيع عن طريق سعر محدد وذلك كما يلي:<sup>2</sup>  
أ. البيع بالمناقصة:

تتم عملية البيع بالمناقصة بإيجابيات نظرية تتم على أساس السوق، كما أنها تتجنب تثبيت سعر إصدار أعلى أو أقل من القيم الحقيقية للبنك في حين يتعين على الدولة تعظيم أرباح البيع، ويعاب على هذه العملية أنها معقدة ولا تشجع صغار حاملي السندات بالإضافة إلى أن وجود مستثمرين أساسيين يحد من المنافسة بقصد اكتساب أسهم بأدنى الأسعار، أما إذا تم طرح الأسهم لأول مرة في البورصة فإن السعر الاسمي يحصل على تخفيض مبلغ الضريبة بطريقة تضمن الاكتتاب لمجموع الأسهم المطروحة في السوق.

أ. البيع عن طريق سعر محدد:

يكون السهم مسعرا مسبقا، ومن إيجابيات هذه الطريقة أنها تؤمن دخلا معلوما ومحددا مسبقا للدولة كما أنها توفر فرصا لصغار حاملي السندات، وتتم عمليات التنازل وفق هذا الأسلوب من خلال عرض عام للبيع وعرض عام للمبادلة من خلال الاكتتاب العام وهو انتقال الحيازة من الدولة إلى مشتركين خواص سواء كانوا مقيمين أو غير المقيمين. وخوصصة البنوك عن طريق البورصة تعترتها مجموعة من المخاطر وهي كما يلي:<sup>3</sup>

✓ خطر نزاع الملكية المالية؛

✓ تحمل تكاليف جد مرتفعة؛

✓ يصعب على السلطات المعنية الحفاظ على سلطة التأثير على سير العملية؛

✓ تتطلب العملية سياسة اتصال وثيقة وقوية؛

✓ ضرورة ملائمة الظروف الاقتصادية وأوضاع البورصة.

وتحقق مجموعة من المزايا نذكرها فيما يلي:

■ توسيع عدد المساهمين من خلال طرح الأسهم لمختلف فئات المستثمرين سواء كانوا أفراد أو عمال لدى البنوك، أو مستثمرين أساسيين محليين أو أجنب؛

■ إشهار أرباح المؤسسة المصرفية المعنية بالخوصصة عن طريق نشر البيانات والمعلومات الخاصة بها وإمكانية إطلاع المستثمرين على هذه البيانات لتأكيد قرار الشراء من عدمه؛

■ سيولة السندات عن طريق إمكانية تداولها في البورصة أو عن طريق مبادلتها بأسهم البنك المخصص؛

■ توسيع حجم المعاملات نتيجة توفير موارد إضافية؛

▪ تنشيط سوق الأوراق المالية.

## 2. التنازل خارج السوق المالية<sup>4</sup>

- تتم عملية الخصخصة عن طريق تحويل الملكية بالتراضي، أي بيع الأسهم بسعر محدد لجزء أو لكل رأس المال لأحد أو لمجموعة من المستثمرين المختارين، واللجوء إلى التنازل الودي أو بالتراضي له ثلاثة جوانب:
- قلق اتجاه استقرار وضع المساهم وخاصة في مجال المؤسسات المالية؛
  - البحث عن شريك فيما يخص قاعدة تقوية رأس المال، نشاطات مكاملة، توسع جغرافي....؛
  - مساعدة المؤسسات التي هي في طريق الإفلاس.
- وتستخدم هذه الطريقة لعدة أسباب منها:

- ✓ استحالة البت في العملية على مستوى البورصة وهذا في حالة عدم أهلية هذه الأخيرة لذلك أو إمكانية إحداث خلل في السوق أو بسبب ضعف كفاءة المؤسسة المعنية؛
- ✓ محاولة الحفاظ على بعض الرقابة على نشاط المؤسسة المصرفية؛
- ✓ محاولة دفع المؤسسة المصرفية للاستمرار عن طريق رفع الأرباح؛
- ✓ ضرورة إعادة هيكلة البنك.

## 3. خصوصية الإدارة

وذلك بالاحتفاظ بالملكية العامة لرأس المال، ويمكن للدولة أن تقدم الأموال اللازمة الخاصة بالبنك بحيث تقوم هذه الأخيرة بتقديم مجموعة من المهارات الإدارية الضرورية للنجاح في المنافسة المصرفية، وتمثل فوائد هذا الأسلوب في التغلب على مشاكل عدم مرونة العمالة الحكومية مع التغيرات في طبيعة العمل وظروفه والتخلص من أعباء التسيير اليومي للبنوك والنفقات الإضافية.<sup>5</sup>

## 4. البيع لمستثمر رئيسي

يستخدم هذا الأسلوب من أجل تحسين أداء البنك ورفع كفاءته، نظرا لما يتميز به المستثمر الأجنبي من الإمكانيات الواسعة والتكنولوجيا المتطورة والالتزام بتطوير البنك فنيا وتكنولوجيا، مع الإنفاق على البرامج التدريبية لرفع كفاءة العاملين وتطوير النظم المتبعة في العمل مما يؤدي إلى زيادة القيمة السوقية لأسهم البنك، ويستخدم هذا الأسلوب طالما أن البنك المركزي يتمتع بالقوة والاستقلالية والفعالية في ضبط السوق النقدي والمالي وحماية أموال المودعين وضبط المعروض النقدي والسيولة والرقابة الفعالة.<sup>6</sup>

ثالثا: مراحل وإجراءات خصوصية البنوك

تتلخص إجراءات ومراحل الخصخصة فيما يلي :

### 1. مرحلة التحضير

من بين الإجراءات المتبعة لتهيئة المناخ العام لتنفيذ برنامج الخصخصة ما يلي :

أ. تهيئة الرأي العام ومناقشة الجوانب المختلفة لخصوصية البنوك

إذ ينبغي القيام بحملة واسعة قبل البدء في تنفيذ عملية الخصوصية من أجل توضيح مفاهيمها وآثارها المتوقعة من خلال وسائل الإعلام المختلفة وعن طريق عقد الندوات والمحاضرات وغيرها من الإجراءات، والسبب في ذلك أن هناك تعود على وجود القطاع العام والتمسك في الملكية العامة، وبالتالي قد تواجه عملية خصوصية البنوك معارضة شديدة من طرف بعض الفئات خاصة من طرف العمال الذين يخشون على وظائفهم.<sup>7</sup>

ب. إجراء التعديلات القانونية والتشريعية اللازمة لخصوصية البنوك

إن الدعوة إلى الخصوصية ليست دعوة مستقلة ومنعزلة عن غيرها من التطورات في المجال الاقتصادي والاجتماعي إنما تشكل أحد أضلاع مثلث متكامل تتمثل في الخصوصية والتحرر المالي وتدويل النشاط المصرفي، فعملية الخصوصية تتطلب مراجعة شاملة وتطوير جوهري للتشريعات والقوانين كنتيجة حتمية لتغير الأدوار بين القطاعين الخاص والعام،<sup>8</sup> وذلك بإصدار القوانين والتشريعات المنظمة لعمليات الخصوصية تبين كيفية التنازل عن البنوك العامة ونسبة الأصول المتنازل عنها والفئات الموجه إليها هذا العرض مع تعيين قائمة المؤسسات المصرفية المعنية بعملية التنازل،<sup>9</sup> لأن القوانين المطبقة في القطاع العام لا توفر ميزة تنافسية للمؤسسات كما أن حجم العمالة ورواتب العمال دون المستوى المطلوب في بعض الأحيان، لذلك فمن الضروري القيام بتحديث قوانين العمل وإصدار قوانين لحماية العاملين وإعادة النظر في هيكل الأجور وجعله قريبا لما يقوم عليه العمل في القطاع الخاص، كل هذه الإصلاحات من شأنها أن تؤدي إلى تحسين مستوى الأداء وتحقيق مزايا تنافسية.<sup>10</sup>

ج. التقييم الأولي للبنوك :

تعتبر هذه الخطوة من أهم خطوات تنفيذ الخصوصية لأنه يمكن أن يترتب على عدم الإفصاح والشفافية في هذه المرحلة فساد كبير، ويتم تقييم وتصنيف البنوك للوقوف على وضعيتها المالية واتخاذ الإجراءات المناسبة سواء بتصفيتها أو بيعها أو إعادة هيكلتها وتأهيلها للخصوصية، ويتم الاعتماد على خمسة معايير أو محددات تعبر بشكل شامل عن الموقف المالي للبنك وإدارته وهي: ملاءة رأس المال وكفايته، جودة الأصول في المركز المالي، كفاءة إدارة البنك، القوة الإيرادية، مدى سيولة المركز المالي.<sup>11</sup>

2. مرحلة تنفيذ برامج نقل الملكية

تتم وفق الإجراءات التالية:

أ. إعادة هيكلة البنوك

تعد إعادة هيكلة البنوك العامة ماليا وإداريا ركيزة أساسية من ركائز إصلاح القطاع المصرفي، بحيث تستهدف إعادة الهيكلة خلق كيانات مصرفية قوية قادرة على المنافسة محليا وعالميا بحيث يمكن خصوصية أحدها أو أكثر في المستقبل، وتتمثل إعادة الهيكلة المالية في زيادة رؤوس أموال تلك البنوك لتناسب مع حجم الودائع وحجم التمويل الذي تقوم تلك البنوك بمنحه، أما فيما يتعلق بالهيكلة الإدارية فتتم من خلال عدة محاور من أهمها:<sup>12</sup>

- الاهتمام برفع كفاءة العاملين وصقل خبراتهم من خلال الدورات التدريبية المتخصصة والمتطورة سواء في الداخل أو الخارج؛

- تحديث نظم الإدارة واختيار القيادات المصرفية ذات الكفاءات المتميزة والخبرات العالمية؛

- تطوير أنظمة وتكنولوجيا المعلومات وميكنة الفروع وربطها بالمراكز الرئيسية للبنك بهدف السرعة في اتخاذ القرار الإداري على أساس سليم؛

- دعم وسائل الرقابة الداخلية بالبنوك وإنشاء لجان للمراجعة الداخلية؛

- إنشاء وتطوير إدارات للمخاطر بالبنوك بهدف تقييم مختلف المخاطر بما فيها الائتمانية وتحسين أساليب وأسس تقييمها. ب. تقييم السمات الداخلية والخارجية " تقييم ثانوي "

يعطي التحليل المالي الذي سبق ذكره صورة شاملة عن البنوك التي يتم تقييمها لأن البيانات المالية تمكننا من القيام بمقارنة موضوعية بين البنك المراد تقييمه والبنوك الأخرى، ولإعطاء صورة دقيقة وكاملة عن البنك ولإعداد تقييم كامل وشامل من الضروري أن نقوم بتحليل السمات الداخلية من خلال البحث في عشرة مجالات يطلق عليها " العوامل العشرة " وهي : الأرباح، الأفراد، الشخصية، التوزيع المادي، المحفظة، المنتجات، العمليات، الممتلكات، التخطيط، الاحتمالات والإمكانات، ولاستكمال التحليل لابد من عمل تقييم للبيئة الخارجية التي يعمل فيها البنك، لأن حالة البيئة الخارجية لها تأثير على قيمته فكلما كان السوق أفضل كلما زادت قيمة البنك الذي يعمل في هذه السوق ويتم ذلك من خلال التحليل الديمغرافي والتحليل الاقتصادي.<sup>13</sup>

ج. استخدام الأساليب الفنية لتقييم البنوك :

توجد العديد من الأساليب الفنية التي يتم استخدامها في تقييم البنوك المطروحة للخصوصية، إلا أن هذا التقييم يستند على بعض التقديرات لذلك فإن السعر الذي يتم الوصول إليه ينتج عن التفاوض، أي أن الأساليب التي سيرد ذكرها فيما يلي تقدم الحدود الدنيا والقصى لتحديد سعر البنك، و يمكن تصنيفها إلى أربعة أنواع وهي كالتالي:<sup>14</sup>

- التقييم المستند على العائد:

يتم تقدير قيمة البنك من خلال حساب القيمة الحالية للتوزيعات المستقبلية أو من خلال رسمة العائد.

• القيمة الحالية للتوزيعات المستقبلية: وفي هذه الحالة توجد ثلاثة احتمالات أساسية تتمثل في ما يلي:

✓ عدم وجود نمو في التوزيعات: يتم حساب القيمة في هذه الحالة من خلال الصيغة التالية:

$$P_0 = \frac{D_0}{K_e}$$

بحيث:

$P_0$  = السعر الحالي للسهم.

$D_0$  = التوزيعات الحالية للسهم.

$K_e$  = معدل العائد المطلوب للسهم.

✓ معدل النمو ثابت للتوزيعات : ويتم حساب القيمة الحالية من خلال الصيغة التالية :

$$P_0 = \frac{D_0(1+g)^1}{(1+K_e)^1} + \frac{D_0(1+g)^2}{(1+K_e)^2} + \dots + \frac{D_0(1+g)^n}{(1+K_e)^n}$$

$g$  = معدل النمو الثابت للتوزيعات.

$$D_0(1+g)^1 = \text{توزيع العام الأول.}$$

$$D_0(1+g)^2 = \text{توزيع العام الثاني.}$$

n = عدد السنوات.

ويمكن تبسيط المعادلة كالتالي ولكن بشرط ثبات معدل نمو التوزيعات وأن يكون سعر الخصم أكبر من معدل النمو:

$$P_0 = \frac{D_1}{K_e - g}$$

✓ تغير معدل نمو التوزيعات: يتم حساب القيمة الحالية في هذه الحالة وفق الصيغة التالية:

$$P_0 = \frac{D_1}{(1 + K_e)^1} + \frac{D_2}{(1 + K_e)^2} + \dots + \frac{D_n}{(1 + K_e)^n}$$

بحيث :

$$D_1 = \text{توزيع العام الأول.}$$

$$D_2 = \text{توزيع العام الثاني.}$$

$$D_n = \text{توزيع العام n.}$$

تواجه هذه الطريقة عدة صعوبات من بينها تقدير العوائد المستقبلية وتحديد عدد السنوات التي يستند عليها حساب القيمة والمعدل المناسب لسعر الخصم، كما أنها لا تأخذ في الاعتبار معدل العائد الأمثل الذي يعكس إمكانيات تطوير وتحسين إدارة الأصول.

• التقييم المستند على رسملة العوائد:

يتم تحدد القيمة وفق هذه الطريقة من خلال دراسة أرقام العوائد لخمس سنوات ماضية على الأقل، وحساب متوسط العائد ثم ضربه في مقلوب معدل العائد الذي يطلبه المستثمر ومن سليات هذا الأسلوب أنه يعتمد على الأرقام التاريخية لنشاط البنك ولا يعكس إمكانيات تطوير وتحسين كفاءة إدارة الأصول.

- التقييم المستند على الأصول :

الأساليب السابقة الذكر تفترض استمرار الإدارة السابقة للبنك بالإضافة إلى أنه يكون من الصعب استخدام هذه الطرق إذا كانت أرباح البنك في انخفاض أو في حالة عدم تحقيق أرباح، لذلك تستخدم طريقة تقييم الأصول من خلال حساب صافي قيمة الأصل بالنسبة للسهم بقسمة قيمة الأصول على عدد الأسهم العادية.

- التقييم المستند على العوائد والأصول :

من الأساليب الفنية التي تأخذ في الحسبان العوائد والأصول معا أسلوب الرسملة المزدوج للأرباح والذي تتحدد خطواته كالتالي:

✓ دراسة أداء البنك خلال الخمس سنوات الماضية على الأقل؛

✓ حساب متوسط العائد أو العائد الثابت لتلك الفترة؛

✓ تحديد معدل العائد المقبول للمستثمر على رأس المال المستثمر في الأصول الملموسة وغير الملموسة؛

✓ تقييم الأصول الملموسة؛

✓ حساب أرباح الأصول الملموسة من خلال ضرب معدل العائد المقبول على الأصول الملموسة في قيمة الأصول الملموسة؛

✓ طرح الأرباح المتولدة عن الأصول الملموسة من العائد الثابت للحصول على أرباح الأصول غير الملموسة؛

✓ رسملة عوائد الأصول غير الملموسة عن طريق قسمتها على المعدل المقبول على الأصول غير الملموسة. وبالتالي فإن:

- التقييم المستند  $\text{القيمة الكلية} = \text{قيمة الأصول الملموسة} + \text{قيمة الأصول غير الملموسة}$

من بين هذه الأساليب نذكر ما يلي:<sup>15</sup>

• علاوة القيمة الدفترية:

تستعمل هذه الطريقة لتسعير الأسهم وذلك وفق الصيغة التالية :

$\text{القيمة الدفترية للسهم الواحد} = \frac{\text{القيمة الدفترية لحقوق الملكية}}{\text{عدد الأسهم المتداولة}}$

بحيث أن القيمة الدفترية لحقوق الملكية = القيمة الدفترية لأصول البنك - القيمة الدفترية لخصومه

ويتم مقارنة علاوة القيمة الدفترية مع سعر السهم المعروض على المساهمين في البنك بالقيمة الدفترية للبنك.

و علاوة القيمة الدفترية  $VR-P1 / VR =$

بحيث أن:

**p1:** سعر السوق للسهم المعروض على البنك المستهدف.

**VR:** القيمة الدفترية للسهم في البنك المستهدف.

• التسعير وفقا لسعر السهم السائد

تقوم هذه الطريقة على مقارنة سعر الشراء المعروض للسهم على البنك المستهدف مع سعره في السوق، تفترض هذه الطريقة أن يكون سعر السهم الجاري يعكس بدقة القيمة السوقية، ولكن إذا لم يتم تداول أسهم البنك على نطاق واسع لا يعكس السعر الحالي ظروف السوق الجارية.

• العائد على الاستثمار :

تعتبر عملية شراء أسهم البنك أنها عملية استثمار، لذلك يتم مقارنة القيمة الحالية لحقوق الملكية المتوقعة والمخصومة لمعدل عائد البنك المستهدف مع القيمة الجارية لحقوق الملكية، فإذا كانت القيمة المخصومة أكبر من القيمة الجارية لحقوق المساهمين فإن صافي القيمة الحالية لعملية شراء الأسهم تكون إيجابية ويحقق الاستثمار أدنى حد للعائد المطلوب، وتتحد حقوق الملكية من خلال التنبؤ بالعائد على حقوق الملكية لمدة عشر سنوات على الأقل.

المحور الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لخوصصة البنوك

نحاول فيما يلي إبراز الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن خوصصة البنوك والتي يمكن اختصارها فيما يلي :

## أولاً: الآثار الاقتصادية لخصوصية البنوك

### 1. زيادة المنافسة وتحسين الأداء والكفاءة المصرفية

تؤدي الخصوصية إلى تطوير الجهاز المصرفي وزيادة كفاءته وقدرته التنافسية، وتؤدي المنافسة المصرفية الناتجة عن تحرير سعر الفائدة إلى خفض هامش الوساطة المالية لأن تزايد التنافس بين البنوك سوف يجعلها توجه الائتمان المصرفي نحو المشروعات الأكثر ربحية مما يساهم في إعادة تخصيص الائتمان بالاعتماد على المعايير الاقتصادية السليمة،<sup>16</sup> بالإضافة إلى تحسين نوعية وجودة الخدمات المقدمة عن طريق الابتكار والاستحداث وتقديم الخدمات بأقل تكلفة وبأحسن جودة وبسعر تنافسي وفي أسرع وقت ممكن مما يزيد من القدرات التنافسية للبنوك اتجاه المنافسة العالمية في ظل العولمة.<sup>17</sup>

### 2. تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية

ترتبط الخصوصية بتطوير الأسواق المالية بصورة وثيقة، لأن وجود سوق مالي متطور يسهل تطبيق الخصوصية لأنه يعتبر إحدى متطلبات تنفيذها وفي نفس الوقت فإن عمليات الخصوصية تنشط عملية تطوير الأسواق المالية، وهذا الارتباط المتبادل بين تطوير القطاع الخاص وتطوير الأسواق المالية هو الذي يؤدي إلى إسرار التنمية الاقتصادية لأن ذلك سيؤدي إلى زيادة الموارد المالية والمنافسة وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى زيادة الوعي العام وضمان رفع مستوى مسؤولية المقترضين ولذلك فإن هناك حاجة للسياسات التي تؤدي إلى توعية الجمهور وزيادة مشاركته في الأسواق، ولا يمكن حدوث ذلك إلا من خلال إيجاد الإطار القانوني والتنظيمي الصحيح لسوق مالي كفؤ.<sup>18</sup>

فوجود قطاع مالي تنافسي وفعال يدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية نتيجة وجود العديد من المدخرين والوسطاء الماليين ومجموعة واسعة من الأدوات المالية وجهات الإصدار، وبالتالي فإن الخصوصية تعتبر عاملاً حيوياً في إيجاد سوق مالية تتوفر فيها مجموعة كافية من الأنشطة الضرورية لتحقيق قدر من الكفاءة،<sup>19</sup> إذ تساهم الخصوصية في زيادة إصدارات الأسهم المطروحة في البورصة وفي جذب رؤوس الأموال الخارجية إلى الميدان المالي وبالتحديد إلى أنشطة الأوراق المالية، الأمر الذي يدعم قيام صناعة وطنية متطورة للأوراق المالية، كما تساهم الأسواق المالية في توفير الأموال اللازمة للبنوك المطروحة للخصوصية من جهة وتقييم البنوك من خلال تحديد قيمة الأسهم وفقاً للعرض والطلب من جهة أخرى.<sup>20</sup>

### 3. تحديث الإدارة

ينتج عن خصوصية البنوك تحسين نوعية اتخاذ القرار الإداري من خلال تخفيض درجة التدخل السياسي من خلال نقل الإدارة من موضع المسؤولية أمام البيروقراطية إلى موضع المسؤولية المباشرة أمام حملة الأسهم وهم فئة تسعى إلى تحقيق الربح،<sup>21</sup> فهي تمنح الإدارة الحرية في اتخاذ القرارات سواء تعلق الأمر بمجال الاستثمار أو أداء الخدمات المصرفية أو المساهمة في دعم أسواق المال والنقد، لأن البنوك تخضع لعوامل المنافسة والتطوير المستمر في تكنولوجيا العمل المصرفي ويحتاج ذلك إلى تحرير الإدارة وزيادة درجة استقلاليتها بعيداً عن التدخل الحكومي.<sup>22</sup>

### 4. ترشيد الإنفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية

إن تخفيض سيطرة الدولة على البنوك يدفع بالحكومة إلى ترشيد إنفاقها العام من جهة وتنمية الموارد المالية من جهة أخرى، ويقصد بترشيد الإنفاق العام التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها من خلال التخلص من صور الدعم التي يستفيد منها القطاع العام، ويقصد بالفعالية توجيه الموارد العامة إلى الاستخدامات لتحقيق أهداف الدولة، وتزيد درجة الفعالية في تخصيص الموارد كلما زادت درجة الديمقراطية في اتخاذ القرارات العامة، وتزداد الإيرادات نتيجة زيادة حصيلة الدولة من الضرائب، كما أن تحرير أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة المنافسة بين البنوك مما يؤدي إلى تحسين كفاءة العمليات المصرفية وزيادة استخدام القروض.<sup>23</sup>

## 5. الارتقاء بالعنصر البشري

إن قطاع البنوك التجارية يعتبر أحد القطاعات التي وجدت أمام متطلب السعي نحو تحسين مستوى الخدمات المصرفية لمواجهة التطورات المتسارعة في هذه الصناعة العالمية ضرورة تبني سياسات واضحة لتطوير مستوى أداء الموارد البشرية لديها، وبالتالي لا بد من تركيز اهتمامها على نوعية العاملين لديها ومستوى أدائهم وكفاءتهم وذلك من خلال تنمية قدراتهم وتعزيز روح المبادرة لديهم.

ولكي تكون البنوك قادرة على مواجهة هذه التحديات والمستجدات يكون لزاما عليها الاستمرار في إحداث التطوير الإداري للكوادر الوظيفية من خلال اختيار الموظفين ذوي القدرات المتخصصة، ومراقبة عملية تدريبهم على مستجدات تطور الصناعة المصرفية العالمية وتسلحهم بأدوات ومهارات التعامل مع العملاء والمستثمرين.<sup>24</sup>

ثانيا : الآثار الاجتماعية لخصوصية البنوك

## 1. آثار خصوصية البنوك على العمالة

تؤدي الخصوصية في الكثير من الحالات إلى التقليل من العمالة، كما أن استخدام التكنولوجيا المتطورة سوف يؤثر على اليد العاملة بالبنوك ذلك أنها سوف تتأثر بهذه التغيرات من خلال ضرورة توفر بعض المواصفات في هذه الأخيرة لمواكبة هذه التطورات، لذلك قد يتم الاستغناء عن اليد العاملة غير الماهرة وقد يكون من الصعب تطبيق الخصوصية ما لم تتخذ تدابير خاصة لامتناع آثارها السلبية على العمالة ومن بين الإجراءات المتخذة في هذا المجال نذكر ما يلي:<sup>25</sup>

- الإبطاء من عملية تخفيض العمالة أو بمعنى أصح إطالة المدة التي يجري فيها هذا التخفيض بالإضافة إلى بعض الترتيبات المخصصة لحماية عمال البنك المراد خصوصته لمدة محدودة من الزمن بعد انتقال ملكيته والاعتماد على العمل القصير المدعوم، ولقد ساعدت هذه الترتيبات في أوروبا الشرقية على تيسير تنفيذ عمليات الخصوصية تمهيدا لخلق بيئة اقتصادية كلية ملائمة، غير أن هذه الإجراءات تشكل عبئا ماليا على الدولة.

- استخدام أسلوب تجميد التوظيف، التقاعد المبكر من أجل تقليل عدد العمال المسرحين وتيسير عملية الانتقال، وضع لوائح منظمة لتعويضات التسريح ونظم الإنذار المبكر بشأن التسريحات وتقديم مكافآت للعمال المستقيلون.

- تيسير عملية إعادة دمج العمال المسرحين في أعمال أخرى، من خلال المساعدة على إقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة.

## 2. آثار خصوصية البنوك في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تأتي أهمية البنوك العمومية من خلال الدور التنموي الذي تقوم به، ويأتي الحرص على بقاء بنوك القطاع العام واستمرارها في نطاق الملكية العامة واعتراض العديد من الخبراء الاقتصاديين خوصصة البنوك العامة من الإدراك الواعي للدور الحيوي الذي تحتله تلك البنوك كعصب للاقتصاد القومي، " نظرا للدور الذي تلعبه البنوك العامة في مجال التنمية والإصلاح الاقتصادي ودورها الفعال في أوقات الأزمات والحروب بحيث تعتمد عليها الحكومة في إدارة الأزمات "26 وكأداة لمواجهة حالات التضخم أو الانكماش التي قد تتعرض لها الدولة، بالإضافة إلى القدرة التي تنفرد بها البنوك العمومية في التأثير على حجم السيولة المحلية عن طريق قدرتها في خلق النقود بمنح القروض لعملائها وتوفير مصادر تمويل عملية التنمية والنشاط الاستثماري.

ونتيجة للدور التنموي الهام الذي تقوم به البنوك العامة فهي تتحمل مبالغ كبيرة لتحقيق هذا الدور بالإضافة إلى المبالغ التي تتكبدها نتيجة إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتطهيرها، لذلك فهناك بعض التخوفات من أن تعاق هذه الوظائف الأساسية التي تقوم و تنفرد بها بنوك القطاع العام لأن القطاع الخاص هدفه الأساسي تحقيق الربح فقط. ومن جهة أخرى فإن القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية وتأثيرا في نمو اقتصاديات الدول لما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الكافية التي يتطلبها النمو الاقتصادي والتوزيع الكفء لها على مختلف مجالات الاستثمار والاستغلال، ويتوقف هذا الدور الكبير الذي يلعبه القطاع المصرفي في النهوض باقتصاديات الدول على مدى فعالية هذا القطاع، بحيث يعد الأداء الفعال لأي قطاع بنكي أداة هامة لتعزيز التنمية المستدامة ويساعد على استقطاب الاستثمارات الضرورية لتغطية حاجيات التنمية المحلية، ويستلزم الأمر تحديث وإصلاح الجهاز المصرفي حتى يساهم بقدر كبير في إحداث النمو المستدام، وترتبط فعالية القطاع المصرفي بمدى توفر جو تنافسي بين البنوك القائمة في هذا القطاع، لأن المنافسة المصرفية تزيد من فعالية القطاع المصرفي وتمنحه القوة والقدرة على التصدي ومواجهة المنافسة الخارجية.<sup>27</sup>

### 3. السيطرة الأجنبية على السوق المصرفية المحلية

تؤدي الخوصصة إلى عودة سيطرة رأس المال الأجنبي على الممتلكات والمؤسسات المحلية الصناعية والمالية والتجارية، نتيجة ضعف سوق المال المحلي وتحفظ المدخرين إزاء عمليات شراء أسهم المؤسسات المحلية، ومع تصاعد عمليات بيع القطاع العام للأجانب سوف يتصاعد معه نصيب الأجانب في الدخل القومي المحلي الأمر الذي سيؤثر على مقدار الدخل الصافي المتاح للمواطنين وبالتالي على مستوى معيشتهم، وعلى الرغم من أن شراء الأجانب لأصول القطاع العام سيخفف من العجز في ميزان المدفوعات في الأجل القصير إلا أن ذلك سيفاقم من هذا العجز في الأجل المتوسط والطويل حينما يقوم المستثمرون الأجانب بتحويل دخولهم وأرباحهم إلى الخارج، كما أن التحويلات الكبيرة (بالنقد الأجنبي) لأرباح ودخول الملاك الأجانب إلى الخارج سيؤدي إلى حدوث ضغط شديد على سعر الصرف المحلي بالإضافة إلى الخطر المتمثل في احتمال أن يتصرف المالك الجديد ببيع هذه الأصول لطرف ثالث. غير أن دخول مصارف أجنبية للسوق المصرفية المحلية قد يترتب عليه آثار إيجابية كتحسين الخدمات المصرفية وتقديم خدمات جديدة ومبتكرة مما يساهم في تعزيز كفاءة النظام المصرفي في توظيف الموارد ورفع مستويات النمو،

خصوصا إذا تم تشجيع هذه البنوك على تمويل مشروعات التنمية ونقل المعرفة والتقنية المصرفية والمساهمة في إعداد وتدريب الإطارات البشرية.<sup>28</sup>

المحور الثالث: تجارب بعض الدول في خوصصة البنوك

اختلفت تجارب الخوصصة في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية والانتقالية وسنحاول من خلال هذا المبحث استعراض بعض التجارب للوصول إلى الدروس المستفادة منها.  
أولا : خوصصة البنوك في فرنسا

بعد فترة التأميمات المصرفية التي عرفتها فرنسا في 1945 و 1982 شهدت خطوة مهمة نحو الإصلاحات المصرفية وذلك بإصدار القوانين والتشريعات التنظيمية خلال الثمانينات والتسعينات وصدور قرار خوصصة البنوك من خلال القانون 1986، ولقد مرت الخوصصة بعدة مراحل نذكرها فيما يلي:  
المرحلة الأولى: 1986 - 1988

قررت الحكومة الفرنسية سنة 1986 إلغاء تأميم المؤسسات التي أمتت سنة 1945 و 1982 وذلك من خلال صدور القانون 86-793 الصادر في 2 جويلية 1986، الذي يشمل قائمة بـ 65 مؤسسة بإستثناء بنك فرنسا على أن يتم خوصصتها على مدى 5 سنوات وبدأت تنفيذ البرنامج في نهاية 1986، ولقد قامت الحكومة الفرنسية بخوصصة خمس مجموعات مصرفية سنة 1987، حول عن طريقها 33 مؤسسة قرض للقطاع الخاص أي ما يعادل 13 % من المجموع نتناولها فيما يلي:

1. خوصصة المؤسسة المالية لباريباس :

المؤسسة المالية لباريباس هي عبارة عن شركة مساهمة لمجموعة باريباس، نتجت عن إعادة التنظيم الذي حدث سنة 1968 خلال حكومة الرئيس " Jeane Reyre " للبنك الباريسي " BNP " والبنك الهولندي " pays-bas " و هو بنك للصناعة والاستثمار أنشأ سنة 1872 وتأمم سنة 1982.<sup>29</sup>

كان رأس مال هذه المؤسسة قبل الخوصصة متكون من 2.332.710.000 فرنك مقسم إلى 34.990.650 سهم عادي بقيمة إسمية قدرها 50 فرنك للسهم الواحد، و 11.663.550 شهادة إستثمار إمتيازية بقيمة إسمية قدرها 50 فرنك، وتتكون قاعدة المساهمين من :<sup>30</sup>

- الحكومة الفرنسية 75.2 %؛

- الجمهور 24.8 %؛

تمت الخوصصة في جويلية 1986 وذلك على النحو التالي :

- 11 ديسمبر 1986: البيع بالتراضي لـ 9.330.840 سهم بقيمة إسمية قدرها 50 فرنك للسهم الواحد بحيث تأخر تقديم عروض الشراء إلى غاية 1987/01/13، تم البيع بسعر وحدوي يقدر بـ 102.5 فرنك.
- 14 جانفي 1987 : قامت لجنة الخوصصة بتحديد قيمة البنك في حدود دنيا تقدر بـ 17.5 مليار فرنك.<sup>31</sup>
- 16 جانفي 1987 : تم تحديد طرق التحويل إلى القطاع الخاص لـ 34.990.650 سهم و 11.663.550 شهادة استثمار إمتيازية، مع احتفاظ الدولة بنسبة 75 % ( في حدود 34.990.634 سهم و 11.663.550 حق تصويت

(، و 25 % ( 16 سهم و 11.663.550 شهادة استثمار إمتيازية) لأشخاص آخرين، تحصل المساهمون الدائمون المتكويين من 17 عضو على 24.27 % سهم بالتراضي.

• 19 إلى 31 جانفي 1987: عرض عام للبيع بسعر 405 فرنك للسهم لما قيمته ( 42.9 % من رأس المال ) والاستفادة من امتلاك أسهم مجانية في حدود 10 أسهم بشرط الاحتفاظ بها لمدة 18 شهرا على الأقل.<sup>32</sup>  
بلغ مجموع الأسهم التي تم بيعها بـ 34.990.634 سهما بقيمة إسمية تقر بـ 50 فرنك للسهم الواحد وذلك كما يلي:<sup>33</sup>

✓ 42.23 % ( 14.777.709 سهم ) تم التنازل عنها بسعر 405 فرنك؛  
✓ 24.27 % تم التنازل عنها بالتراضي: 8.491.062 من المجموع تم بيعها للمستثمرين بسعر أعظمي قدر بـ 2.5 %؛

✓ 18 % تم التنازل عنها في السوق الخارجية أي في حدود 6.298.314 سهم بسعر 405 فرنك؛  
✓ 10 % تم التنازل عنها للأجراء على مرحلتين؛  
✓ احتفظت الدولة بـ 5.5 % أي في حدود 1.924.485 سهم.

وفي نهاية 1987 أصبح عدد المساهمين حوالي 2.8 مليون مساهم بعد أن كان عددهم 150.000 مساهما قبل التأميم،<sup>34</sup> وفي 1996 احتلت مجموعة باريباس المرتبة الرابعة ضمن مجموعة البنوك الفرنسية والمرتبة الخامسة والعشرون في الترتيب العالمي باتخاذ مستوى رأس المال كمييار، وارتفع عدد الأسهم في 1995 إلى 117 مليون بالمقارنة بـ 114 سنة 1994، وفي 1997/12/17 حدد سعر السهم الواحد بـ 500 فرنك، وفيما يلي طرق التنازل عن رأس مال المؤسسة المالية لباريباس:

جدول رقم (01) : طرق التنازل عن المؤسسة المالية لباريباس

الطريقة	عدد الأسهم	السعر	حقوق التصويت
الطرح العام للبيع	14.999.249	405	306.427
الحصة الدولية	5.668.483	405	-
الأجراء 5 %	2.331.824	384.75	-
الأجراء 20 %	1.164.464	324	-
المساهمين الدائمين	8.491.062	415.125	-
الأسهم المجانية	2.335.552	-	-
المجموع	34.990.634		

source: Dominique Lacoue, Lzbarthe , Les Banque en france, privatisation, restructuration, consolidation iconomica, paris, 2001 ), p : 100.

ولقد نتج عن هذه العملية إيرادات حقيقية قدرت بـ 13.579 مليون فرنك.

2. خوصصة بنك البناء والأشغال العمومية BTP

تأمم بنك البناء والأشغال العمومية سنة 1982 من خلال قانون التأميم الصادر في 11 فيفري 1982، وعرض للخصوصية سنة 1986 من خلال القانون الصادر في 6 أوت 1986 والقانون المتمم الصادر في 7 مارس 1987 تم ذلك على الشكل التالي:<sup>35</sup>

أ. البيع بالتراضي: لنسبة 51 % من رأس مال البنك للمساهمين الدائمين بسعر 130 فرنك للسهم الواحد : 20.5 % من رأس المال للفدرالية الوطنية للبناء و 11.5 % للفدرالية الوطنية للأشغال العمومية و 8 % للمؤسسات المالية الخاصة و 5.5 % للقرض العقاري الفرنسي و 5.5 % للقرض الليوني.

ب. عرض عام للبيع: من 6 إلى 10 أبريل 1987 بحيث تم التنازل عن 1.030.305 سهم ( 34 % من رأس المال.

ج. البيع للأجراء وقدامى الأجراء: من 6 إلى 10 أبريل 1987 بحيث تم التنازل عن 300.536 سهم منها 264.156 تم بيعها بتخفيض قدره 5 % ( أي بقيمة 123.5 فرنك )، و 36.380 سهم تم بيعه بتخفيض قدره 20 % ( أي بسعر 104 فرنك)، بشرط أن يحتفظ حملة الأسهم بالأوراق لمدة لا تقل عن سنتين و دفع مسبق لقيمة 30 %.

د. احتفظت الدولة بـ 237.159 سهم، ولقد نتج عن خوصصة هذا البنك إيرادات حقيقية قدرها 420 مليون فرنك.

### 3. خوصصة القرض التجاري الفرنسي ( CCF ) :

أمم القرض التجاري الفرنسي سنة 1982 من خلال القانون الصادر في 11 فيفري 1982، وعرض للخصوصية في 1987 من خلال عملية سهلة وذات أهمية، وبهذا أصبح البنك يحتل المرتبة السادسة ضمن البنوك الفرنسية وذو شبكة فروع تمتد إلى كامل التراب الجغرافي، قسم رأس ماله إلى 41.317.148 سهم وحددت طرق الخوصصة على أن تنتهي العملية في 24 أبريل 1987 وذلك من خلال أربع عمليات متتالية:<sup>36</sup>

أ. التنازل بالتراضي : من 16 مارس إلى 16 أبريل بحيث تم التنازل عن 12.396.464 سهم ( 30 % من رأس المال ) للمساهمين الدائمين، وبسعر قدر بـ 111.28 فرنك فرنسي، ولقد بلغت القيمة الإجمالية للأسهم بـ 1379.4 مليون فرنك.

ب. عرض عام للبيع : من 27 أبريل إلى 7 ماي 1987، تم التنازل عن 16.291.858 سهم ( 40 % من رأس المال ) بقيمة إجمالية تقدر بـ 1743.2 مليون فرنك وبسعر وحدوي قدر بـ 170 فرنك.

ج. بيع الأسهم للأجراء وقدامى الأجراء : تم ذلك من خلال مجموعتين متجانستين بقيمة 10% من رأس مال البنك :

- ( 1.543.709 سهم ) تم بيعها بتخفيض 5 % وبسعر وحدوي يقدر بـ 101.65 فرنك وبمداخل قدرت بـ 156.9 مليون؛

- ( 2.349.709 سهم ) تم التنازل عنها بتخفيض قدر بـ 20 % أي بقيمة 85.6 فرنك وبمداخل قدرت بـ 201 مليون.

د. بلغت الحصة الدولية 5.790.200 سهمًا بسعر 107 فرنك للسهم و بمداخل قدرت بـ 619.5 مليون فرنك.

وبالتالي فإن المجموع النهائي هو : **38.371.328** سهما احتفظت الدولة بـ **2.945.820** سهما مخصصا ومقسما إلى أسهم مجانية، هذا وقد حققت الدولة إيرادات من خلال هذه العملية قدرت بـ **63.7** مليون فرنك.

#### 4. خوصصة الشركة العامة ( Société générale ) :

أنشأ هذا البنك في **1864** وتأمم في **1945**، وأصبح يحتل المرتبة الأولى على مستوى فرنسا والمرتبة السادسة عشر على المستوى العالمي وذلك حسب التصنيف الذي تم في **1997** بأخذ مجموع الميزانية كمييار،<sup>37</sup> وهي أول مؤسسة تم تأميمها ضمن قانون التأمين لسنة **1945** خلال حكومة الرئيس " ميران " وتاسع مؤسسة تم التنازل عنها من طرف الدولة ففي **12** جوان **1987** صدر قرار يحدد طرق خوصصتها وذلك كما يلي:<sup>38</sup>

أ. التنازل بالتراضي : من **9** ماي إلى **9** جوان لنسبة **20** % من رأس المال للمساهمين الدائمين.

ب. البيع للعمال الأجراء : من **15** جوان إلى **27** جوان.

ج. إصدار شهادات الاستثمار الإمتيازية: في الفترة الممتدة من **15** جوان إلى **30** سبتمبر.

ولقد بلغ الحجم الإجمالي للأسهم **55.000.000** سهما، منها ( **45.712.424** ) سهما عاديا و **9.287.576** شهادات استثمار إمتيازية ) و **9.287.576** حقوق التصويت لصالح الدولة، باعت الدولة حوالي **45.711.624** سهم في حدود **83.1** % من رأس مال البنك، وحددت لجنة الخوصصة قيمة دنيا للبنك بقيمة **21.5** مليار فرنك وبسعر أعظمي قدر بـ **4** % أي بقيمة إجمالية قدرها **22.4** مليار فرنك وسعر السهم العادي بـ **407** فرنك، وبلغت الحصة الدولية بـ **3.4** % و **1.5** % تم التنازل عنها للأجراء، ولقد بلغت إيرادات الدولة من هذه العملية **17.762** مليون فرنك، والجدول التالي يوضح طرق التنازل:

#### جدول رقم (02) : طرق التنازل عن رأس مال " Société générale "

السعر ( فرنك )	عدد الأسهم	طرق التنازل
407	22.396.319	عرض عام للبيع
407	5.828.450	الحصة الدولية
386.65	2.045.252	5 % للأجراء
325.60	2.313.056	20 % للأجراء
427.35	11.000.000	مجموعة المساهمين الدائمين
-	2.128.547	أسهم مجانية محفوظة
-	45.711.624	المجموع

source : Dominique Lacoue,Lzbarthe , Op,Cit, p : 123.

#### المرحلة الثانية : التراجع عن الخوصصة ( 1988 - 1993 )

تميزت هذه المرحلة برئاسة الرئيس " ميران " ومذهبه الشهير لسنة **1988** الذي دعا بضرورة عدم تنفيذ أي عملية خوصصة جديدة و لا إعادة تأميم وقد عرف مذهبه بـ " NI - NI " لا خوصصة و لا إعادة تأميم وذلك لعدة أسباب.<sup>39</sup>

### المرحلة الثالثة : إعادة بعث برنامج خوصصة البنوك في 1993

مع صدور القانون 93-92 الصادر في 19 جويليا 1993 فتحت الدولة مجالا آخرًا لعمليات الخوصصة ومن بين البنوك التي تمت خوصصتها وفق هذا القانون البنك الوطني الباريسي BNP في سنة 1993، الشركة المرسييلية للاتمان SMC سنة 1998، بنك هارفت والقرض الليوني سنة 1996، وتم إدراج خوصصة بنوك أخرى لم تكن مدرجة في البرامج السابقة وهي البنك الفرنسي للتجارة BFCE، بنك Laydernier سنة 1996، الصندوق الوطني للاحتياط و بنك CIC BU سنة 1998.

#### 1. خوصصة البنك الوطني الباريسي :

أنشئ هذا البنك من خلال اندماج الصرافة الوطنية للحسم لباريس والبنك الوطني للتجارة والصناعة سنة 1966، و في 31 مارس 1993 كان اتجاه المساهمين على النحو التالي:<sup>40</sup>

- المساهمون الدائمون 5 % من رأس المال؛
- الجمهور العريض والمساهمين الآخرين 71.63 %؛
- 12.5 % من رأس المال لاتحاد التأمينات لباريس (UAP)؛
- الأجراء 2.52 %.

طرح هذا البنك للخوصصة سنة 1993 وفي 1 أكتوبر 1993 قامت لجنة الخوصصة بتحديد قيمة دنيا لهذا البنك تقدر بـ 33 مليار فرنك يتوقف التقييم في 4 أكتوبر 1993، وحدد السعر الأدنى للسهم بواسطة لجنة الخوصصة بـ 235.50 فرنك، أما بالنسبة للسعر المعروض للمستثمرين الأساسيين المحليين والأجانب فقد وصل إلى 4 % ( 249.60 فرنك للسهم ) وبلغ المجموع الإجمالي 88.6 مليون سهم و 19.2 مليون شهادة استثمار امتيازية، وتمت الخوصصة على النحو التالي:<sup>41</sup>

أ. عرض عام للبيع: للأشخاص الطبيعيين ل ( 37.1 مليون سهم )؛

ب. البيع للمستثمرين الأساسيين: بتحويل 21.1 مليون سهم للمستثمرين الأساسيين المحليين و 22.5 مليون سهم للأجانب؛

ج. البيع للأجراء لدى البنك وقدامى الأجراء : ل 8 ملايين سهم؛

د. البيع بالتراضي : لمجموعة من المساهمين الدائمين؛

هـ. عرض عام للجمهور والمستثمرين الأساسيين : لتبادل شهادات الاستثمار المطروحة من طرف البنك الوطني الباريسي.

نتج عن هذه العملية إيرادات حقيقية للدولة تقدر بـ 17.320 مليار فرنك، وتمويل نفقات الدولة بقيمة 18 مليار فرنك، والجدول التالي يوضح توزيع رأس مال البنك:

جدول رقم (03) : توزيع رأس مال البنك الوطني الباريسي

الجهة	قبل تنازل الدولة %	بعد تنازل الدولة %
الدولة	72.89	0
المساهمين المساندين UAP	10	14.67
شهادات الاستثمار	17.11	0.43
أشخاص طبيعيين ومعنويين	0	66.46
مجموعة المساهمين الثابتين	0	3.52
أجراء لدى البنك	0	4.92
المجموع	%100	% 100

Source : Dominique Lacoue,Lzbarthe, Op,Cit,p 156.

والجدول التالي يوضح أهم التطورات التي شهدتها البنك :

جدول رقم (04) : أهم التطورات التي شهدتها البنك الوطني الباريسي بعد الخصخصة

المؤشرات	السنوات		
	1996	1995	1992
مجموع الميزانية	1.861.1 مليار	15.937 مليار	1.568.080 مليون
رأس المال	57.4 مليار	50.9 مليار	50.917 مليون
ودائع العملاء	8.321 مليار	7.792 مليار	7.67.571 مليون
قروض العملاء	8.431 مليار	786.2 مليار	829.948 مليون
النتيجة الصافية	4.129 مليون	1.925 مليون	2.168 مليون

Source : Dominique Lacoue,Lzbarthe, Op,Cit,p : 153

Guy caudamin, Jean Montier, Op,Cit,p : 630.

2. خصوصية القرض الليوني:

تأسس القرض اللوني في 1863 وتم تأميمه في 1945، وتعرض البنك إلى أزمة شديدة لذلك قامت الدولة الفرنسية بإعادة هيكلته لعدة سنوات وإعادة رسملته خلال 1994-1995 بـ 200 مليار فرنك فرنسي.<sup>42</sup>

وفي 1995 تم وضع خطة إصلاح محددة لاستعادة البنك لمكانته وتطويره، وفي 29 أكتوبر 1998 تم الإعلان عن طرق خصوصية هذا البنك والتي تمت بموافقة اللجنة الأوروبية في 1999 بصدر القرار الذي يسمح بتحويل أسهم هذا البنك للخواص في 12 مارس 1999،<sup>43</sup> وتمت الخصخصة بالطرق التالية:<sup>44</sup>

أ. عمليات السوق: تم التنازل عن 66.545.234 سهما بسعر 25.5 أورو للسهم الواحد، بتخفيض قدر بـ 0.7 أورو للسهم.

ب. عمليات خارج السوق: من خلال البيع لعمال البنك لـ 14.143.660 سهما سعر السهم الواحد 20.4 أورو.

ج. العرض العام للتداول: بتحويل الأسهم العادية بشهادات استثمار مطروحة للجمهور، بحيث قدر الفرق في السعر بـ 0.6 أورو على أن يتم ذلك من 1 إلى 22 جويلية 1999، ولقد تم طرح أسهم القرض الليوني في بورصة باريس في 8 جويلية 1999، والجدول التالي يوضح توزيع رأس مال القرض الليوني:

جدول رقم (05) : توزيع رأس مال القرض الليوني

الجهة	قبل التنازل		بعد التنازل و زيادة رأس المال و حقوق التصويت
	نسبة رأس المال	نسبة حقوق التصويت	
الدولة	38.93	49.01	في حدود 10%
Epfr	48.75	48.75	-
صندوق الودائع	2.08	2.24	-
GAP	-	-	في حدود 33 %
الأجراء	-	-	4.33
الجمهور	10.24	-	49.31

Source : Dominique Lacoue, Lzbarthe, Op, Cit, p : 201

ثانيا : خوصصة البنوك في مصر ( تجربة بنك الإسكندرية )

اتجهت الدولة المصرية في بداية التسعينات نحو آليات السوق وذلك لإتمام سياسة الإصلاح الاقتصادي التي بدأت في الثمانينات، ومع تزايد ضغوط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وشروطهما في الإقراض وبضرورة الإصلاح الاقتصادي بدأت الحكومة المصرية بتنفيذ برامج للتحويل إلى آليات السوق، ومع بداية 1991 بدأت الدولة في تحرير سعر صرف الجنيه المصري وتعويم أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وبدأت الدعوة لتطوير القطاع العام عن طريق الخوصصة.<sup>45</sup>

ولقد مرت خوصصة القطاع المصرفي بمصر بمرحلتين أساسيتين وذلك كم يلي :

#### 1. خوصصة البنوك المشتركة

سعت الحكومة المصرية إلى تقليص نسب مساهمتها في مجموعة من البنوك التجارية إلى أقل من 20 % من خلال بيع مساهمتها في سوق المالية أو من خلال البيع المباشر، ولقد بدأت خوصصة البنوك المشتركة عمليا في مصر سنة 1994 حيث كان هناك 27 بنك تتراوح الملكية العامة فيه ما بين 50 % و 90 % ولم يبق سوى 3 بنوك مشتركة لا تتجاوز ملكية البنوك العامة فيها 51%.<sup>46</sup>

كما سمح القانون رقم 97 لسنة 1996 للأجانب المشاركة في رأس مال البنوك المشتركة بنسبة تفوق 49 %، ولتفادي انتقال الاحتكار العام إلى الاحتكار الخاص اشترطت السلطات المسؤولة عن الخوصصة أن لا تتعدى الملكية الفردية للأشخاص المعنويين أو الطبيعيين نسبة 10 % من رأس مال البنك إلا عن طريق الميراث أو بعد موافقة البنك المركزي.<sup>47</sup>

و لقد وافقت اللجنة الوزارية المصرية في اجتماعها عام 1998 على بيع حصة المال العام في بنك قناة السويس وحصة البنك العقاري العربي وحصة المال العام في بنك مصر الدولي وفي البنك المصري الأمريكي وبنك التمويل

العقاري، كما تم بيع المساهمات الحكومية في كل من بنك العمال، البنك المصري الخليجي، بنك الكويت الدولي، البنك المصري الوطني، و بنك مصر العربي الإفريقي المصري، ولقد أعتبرت مرحلة خوصصة البنوك المشتركة كمرحلة أولية للانطلاق نحو خوصصة البنوك العامة، بحيث تم تحديد قائمة بـ 32 بنكا مشتركا للنظر في وضع الأوليات والبرنامج الزمني لطرحها للخوصصة، وكانت بداية تنفيذ مخطط بيع البنوك باستحواذ بنك سوسيتيه جنرال الباريسي على 74% من الأهلي سوسيتيه.<sup>48</sup>

## 2. خوصصة البنوك العامة

تركزت هذه المرحلة على مضمون القانون رقم 155 لعام 1998، الذي أعطى لأول مرة في تاريخ مصر الانطلاق نحو تحويل ملكية البنوك العامة إلى الخواص وذلك بهدف توسيع قاعدة الملكية من خلال طرح جزء من رأس مال تلك البنوك للبيع والتداول في بورصة الأوراق المالية بالتدريج، ومن بين الإجراءات المتخذة في هذا المجال ما يلي :

• أن لا تتجاوز النسبة المطروحة عن 30% على مدى عشر سنوات تقريبا على ألا تزيد نسبة مساهمة الأفراد أو الشركات عن 5% بهدف حفظ التوازن في السوق المالي؛<sup>49</sup>

• تحديد السقف الأقصى لمساهمة الأفراد والتي يجب أن لا تتعدى 10% من إجمالي القيمة المصدرة لرأس مال البنك، واستبدال الطرح الخاص الذي يتمثل في اختيار مستثمر رئيسي يتم البيع له بالاتفاق واستبدال البيع لنواة صلبة من المساهمين؛

• استبعاد خوصصة الإدارة واستبعاد المساهمة الأجنبية خلال المرحلة الأولى نظرا لتخوف الأطراف المعنية من إعادة سيطرة الأجانب على القطاع البنكي من جديد.<sup>50</sup>

## 2. تجربة بنك الإسكندرية في الخوصصة

تعد تجربة بنك الإسكندرية التجربة الرائدة التي نجحت في تحويل بنك مصري من بنك قطاع عام يعاني العديد من المشاكل إلى بنك يعمل وفق آليات القطاع الخاص وينافس بقوة على الريادة في تقديم خدمات مالية ذات مقاييس الجودة العالمية، محققا سمعة جيدة داخليا وخارجيا والتي دفعت بمؤسسات التقييم الدولية لإعادة تقييم هذا البنك بحيث رفعت مؤسسة **Moody's** التقييم الائتماني للبنك من مستقر إلى ايجابي ولقد اختارته الدولة المصرية كي تبدأ به تجربة خوصصة البنوك التجارية العامة.

ولقد حقق البنك تقدما سنة 2002 عندما أعلنت الدولة عن خطة تطوير وتحديث الجهاز المصرفي المصري بالاستعانة بقيادات تتمتع بخبرات متخصصة، وإسناد مسئولية الإصلاح الهيكلي في البنك لقيادات ذات خبرات دولية التي اضطلعت بمهمة إعادة بناء البنك وتطوير أدائه وتصفية أي مشكلات قد تؤثر على تقييمه عند طرحه للخوصصة، ثم إعادة تشكيل مجلس إدارة للبنك لتحقيق الأهداف الرئيسية التي تعد بمثابة الخطوط العريضة لمنظومة الإصلاح الهيكلي للبنك ويمكن إيجاز أهم هذه الأهداف فيما يلي:<sup>51</sup>

✓ إعادة هيكلة العمليات المصرفية للوصول بمستوى الأداء إلى المقاييس العالمية؛

✓ إقامة بنية أساسية ذات تقنية حديثة؛

✓ تطوير شكل البنك وهويته وتحديث منشآته؛

✓ جعل الفروع أكثر استجابة لاهتمامات واحتياجات العميل من خلال تقديم حزمة متكاملة ومبتكرة من الخدمات المصرفية ذات ميزة تنافسية؛

✓ تغيير الثقافة السائدة بين العاملين لمساعدتهم على الانتقال إلى أسلوب عمل يعتمد على استخدام النظم الالكترونية ومساعدتهم على تطوير أسلوب أدائهم للخدمة المصرفية.

ولتحقيق الأهداف السابقة تم التركيز على مجموعة من محاور العمل الرئيسية وهي كما يلي: 52

❖ الارتقاء بآليات تقديم الخدمة المصرفية؛

❖ تطوير البنية التكنولوجية؛

❖ إعادة هيكلة البنك إداريا وتنظيما؛

❖ إعادة هيكلة منظومة الائتمان والتسويق؛

❖ الارتقاء بخدمات التجزئة؛

❖ تنمية الموارد البشرية.

ولقد أحدثت خطط التطوير والتحديث التي تبناها البنك تحسنا كبيرا في المؤشرات المالية في جوان 2005 مقارنة بالمؤشرات المالية في بنوك القطاع العام التجارية الأخرى، حيث احتل البنك المركز الأول بين بنوك القطاع العام التجارية الأربعة طبقا لمعدل النمو في صافي الأرباح بعد الضرائب بما يعكس الكفاءة في استخدام الموارد والفعالية في تحقيق الأهداف، بحيث بلغ صافي أرباح البنك بعد الضرائب في 30 جوان 2005 نحو 100.1 مليون جنيه مقابل 67.5 مليون جنيه في 30 جوان 2004 بمعدل نمو 48.3 %، ومن ناحية أخرى حقق بنك الإسكندرية المركز الثاني بعد البنك الأهلي من خلال معدلات النمو في حجم الائتمان في 30 جوان 2005 متقدما على بنك مصر والقاهرة محققا معدل نمو في حجم الائتمان بلغت نحو 3 %، وبلغ حجم ميزانيته 38.4 مليار جنيه في 2005/06/30 بزيادة قدرها حوالي 1.1 مليار جنيه مقارنة بسنة 2004، كما سجلت إجمالي الاستثمارات المالية زيادة ملحوظة لتصل إلى نحو 17.2 مليار جنيه وبمعدل نمو بلغ 21.2% مقارنة بسنة 2004، وارتفع معدل كفاية رأس المال في نهاية العام المالي 2005/2004 ليلغ 16.1%، هذا النجاح الذي حققه البنك كان دافعا رئيسيا وراء اختياره كأول بنك قطاع عام يخضع للخوصصة في مصر، بحيث توالى الخطة لتجهيز البنك للخوصصة على النحو التالي :

■ الانتهاء من عملية الفحص المالي للبنك حسب الأصول العالمية بمعرفة مكتب محاسبة وطني على درجة عالية من الخبرة، بالتوازي مع فحص قانوني يختص به مكتب محاماة يتولى مراجعة الأوضاع القانونية للبنك وموقف الملكية ووثائقها؛

■ تقييم الأصول العقارية من قبل بنك التعمير والإسكان؛

■ إجراء فحص كامل للموارد البشرية داخل البنك من ناحية الهياكل التنظيمية، الإدارات وأسلوب تقييم العاملين، الأجور، المزاي والتدريب مع طرح نظام المعاش المبكر؛

■ إعداد غرفة معلومات شاملة عن معاملات البنك داخليا وخارجيا بهدف إعداد مذكرة معلومات واضحة للاستعانة بها من قبل مستشار الطرح البنك الأمريكي " Citigroup "؛

- اضطلع مستشار الطرح بعمل مراجعة شاملة لنطاق عمل البنك وأوجه النمو المستقبلي طبقاً للموقف المالي وظروف السوق والأسواق المشابهة، وإعداد مستندات البيع بما في ذلك مذكرة المعلومات والتوصية بشأن سياسة وأسلوب الطرح وإدارة عملية البيع حتى انتهائها؛
- أعلنت وزارة الاستثمار عن دعوة المستثمرين الراغبين في شراء أسهم بنك الإسكندرية للتقدم بعروض شراء نسبة تتراوح ما بين 75% . 80% من أسهم البنك على أن يتم تخصيص 5% من الأسهم للعاملين، أما النسبة الباقية والتي تتراوح ما بين 15% - 20% من الأسهم فسيتم طرحها للاكتتاب العام في بورصة الأوراق المالية بعد إتمام عملية البيع لمستثمر استراتيجي؛
- بعد انتهاء الوقت المحدد لتقديم العروض من قبل المستثمرين يتم دعوة البنوك والمؤسسات المالية الراغبة في الشراء للتوقيع على اتفاق سرية المعلومات لتزويدهم بمذكرة المعلومات الخاصة بالبنك والقطاع المصرفي وأحدث تطورات الاقتصاد المصري، ويعقب ذلك السماح للأطراف الراغبة في الشراء بإجراء عمليات الفحص الفني لاستكمال قاعدة المعلومات الأساسية التي يتيحها مستشار البيع " Citigroup "، على أن يتم بعد ذلك إعداد قائمة مختصرة من العروض المقدمة ثم دعوة أطراف هذه القائمة للتقدم بعروض شراء محددة لاختيار العرض الفائز بالصفقة.
- ولقد تقدمت ثلاثة عشر مؤسسة مالية من أكبر البنوك في أوروبا وآسيا ومصر بطلبات مبدئية لشراء البنك، وتم اختيار ستة عروض من المؤسسات المالية المتوافر فيها الشروط المطلوبة وقد قامت تلك المؤسسات بالفحص الفني وتقديم عروض شراء مالية وفنية نهائية، وعلى جانب مواز تم تحديد سعر تقييم أسهم البنك من خلال مستشار البيع وعرضه على لجنة فنية متخصصة لاعتماد سعر التقييم كأساس لعملية البيع وبدء المفاوضات النهائية مع الراغبين في الشراء، وفي 17 / 10 / 2006 تم اتخاذ القرار في العروض النهائية و في 2006/12/5 صدر قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري رقم 2006 / 2506 بشأن تملك مجموعة " Intesa Sanpaolo " الإيطالية لنسبة 80 % من أسهم رأس المال المصدر والمدفوع للبنك بقيمة بلغت أكثر من 9 مليار جنيه أي بمضاعف قيمة دفترية تتجاوز 5.5 مرة، وأعلنت مجموعة سان باولو احتفاظها باسم البنك وعلامته التجارية وتمسكت بالإدارة الحالية لبنك الإسكندرية لمواصلة قيادة هذه المؤسسة المصرفية نحو تحقيق الأهداف الطموحة للمجموعة الإيطالية في تعزيز تواجد البنك على المستويين المحلي والإقليمي.<sup>53</sup>
- ومع بقاء بنك سان باولو الإيطالي على الإدارة المصرية بالكامل و وفقاً للدراسات التي أعدت بواسطة بيوت خبرة مصرية وأجنبية والتي أكدت أن العدد الأمثل للعمالة هو 5700 موظف بعد أن كان عددهم 9 آلاف موظف، وهنا تم عرض بدائل مغرية للموظفين منها المعاش المبكر بقيم مغرية وكذلك تم تأهيل العناصر البشرية المتبقية ليصل حجم العمالة قبل عملية البيع مباشرة إلى 5600 موظف بجميع فروع البنك التي تغطي مختلف أنحاء الجمهورية المصرية.<sup>54</sup>
- و فيما يلي أهم التطورات التي شهدتها البنك نتيجة الخوصصة :

جدول رقم (06): أهم التطورات التي شهدتها بنك الإسكندرية بعد الخوصصة

الوحدة مليون جنيه

السنة المالية 2006/2005	السنة المالية 2005/2004	البيان
800	800	رأس المال المصدر و المدفوع
2182.6	100.1	صافي أرباح العام
28.3	7.7	حصة العاملين من صافي أرباح العام
2154.3 مليون سهم	92.4 مليون سهم	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
13.46 جنيه	0.58 جنيه	نصيب السهم من حصة المساهمين في صافي الأرباح

المصدر : بالاعتماد على الموقع الرسمي للبنك:

<http://www.alexbanm.com/alexbank/arab/highlights-b.aspx>, consulté Le 03/03/2017.

ثالثا: تجربة الجزائر في خوصصة البنوك

1. مسار خوصصة البنوك في الجزائر

وضع مخطط لخوصصة البنوك في الجزائر بوضع قائمة بثلاثة بنوك عمومية وهي بنك التنمية المحلية " BDL "، القرض لشعبي الجزائري " CPA " والبنك الوطني الجزائري " BNA "، وفي 1995 وقع الاختيار على بنك التنمية المحلية لإعادة هيكلته لتتم خوصصته بعد ذلك كليا وهذا لما كان يمتاز به عن باقي البنوك في ذلك الوقت ومن بين هذه المميزات ما يلي:<sup>55</sup>

✓ خوصصة وحل المؤسسات المحلية التي كانت تتعامل معه، فقد تم التخلص من أغلبية القروض غير مضمونة الدفع في محافظته المالية عند عملية التطهير.

✓ يتميز هذا البنك بخصائص تجعله يتماشى مع صفة الإقليمية لنشاطه وهذا ما سمح للسلطات بإعادة هيكلته وهذا بخلق عدد من البنوك الإقليمية الصغيرة لتتم خوصصتها لاحقا.

ومشروع خوصصة بنك التنمية المحلية " BDL " بدأ من خلال الدراسة التحضيرية لفتح رأس ماله التي أنجزت من طرف الهيئات الأجنبية وبمساعدة من طرف البنك الدولي، إلا أن هذا المشروع رفض من طرف فئات عديدة كالأعمال والأفراد.<sup>56</sup>

أما التجربة الثانية فتخص القرض الشعبي الجزائري بفتح رأسماله كخوصصة جزئية، ولقد تم التفاوض حول خوصصة البنك عدة مرات إلا أن المشكل الذي أخرج العملية هو نسبة التنازل فالدولة تريد التنازل عن 49 % أما المؤسسات المالية فتريد الحصول على 51 % لكي تتحكم في تسيير البنك.<sup>57</sup>

ولتأهيل البنوك العمومية أنفقت الدولة العديد من المبالغ من خلال عمليات التطهير المالي، فعملية التطهير الأولى لمحافظ البنوك التي تحمل ديون مستحقة على المؤسسات الأم والتي قدرتها بـ 35.4 مليار دينار جزائري تمت في نهاية ديسمبر 1990، قامت الخزينة بشراء هذا المبلغ على شكل سندات بقسيمة صفرية " coupon Zéro )

**21.9** مليار دينار جزائري ) لمدة **20** سنة ومعدل فائدة **5 %** ، تحولت هذه السندات بالقسمة صفرية إلى سندات عادية سنة **1996**، وشراء ديون البنوك المشكوك فيها على المؤسسات العمومية تمت انطلاقا من **1991**، والجدول التالي يوضح ميزانية التطهير المالي:

الجدول رقم **(07)** : ميزانية التطهير المالي للبنوك ( خارج صندوق التوفير والاحتياط )

الوحدة مليون دينار

نهاية 2001	نهاية 2000	الاتفاقيات
214.857	238.730	اتفاقية تدعيم باسم المرحلة الأولى والثانية لشراء ديون البنوك.
311.605	346.228	اتفاقية باسم المرحلة الثالثة لشراء ديون البنوك.
526.462	584.958	مجموع السندات المستحقة من طرف البنوك.

**Source** : Banque of algérien, Rapport 2001, évolution Economique et Monétaire en Algérie, juillet 2002, p52.

كما قامت الخزينة العمومية بإعادة رسملة البنوك بمساعدة تقنية ومالية من طرف البنك الدولي، وفي هذا الإطار أنفقت الدولة مبالغ هامة لإعادة تأهيل المؤسسات المصرفية بحيث منحتها ما قيمته **217** مليار دج نقدا والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم **(08)** : إعادة رسملة البنوك ( بما فيها صندوق التوفير والاحتياط )

سندات مشاركة	نقدا ( مليون دينار )	السنوات
-	8.800	1991
-	9.000	1993
24.900	14.000	1995
10.000	18.000	1997
25.200	24.600	2001
60.100	74.400	المجموع

**source** : Banque of algérien,Rapport 2001, Op.Cit, p 54.

ومع نهاية **2001** حققت إعادة الرسملة لسته بنوك بما فيها صندوق التوفير والإحتياط **74.4** مليار دينار دفعت نقدا، تتضمن مبلغ **66** مليار دينار دفعت فعلا سنة **2002** و **60.1** مليار دينار تم تسويتها بسندات تتضمن **10** مليار دينار في بداية **2002**.<sup>58</sup>

وفي التقرير الذي أعدته الوزارة المالية حول وضعية القطاع المالي في الجزائر في جوان **2004** تم اقتراح الطريقة الفعالة لخصوصية كلا من القرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية والبنك الوطني الجزائري وذلك من خلال البيع بالتراضي نظرا لخصوصية العملية وسريتها، ولكن توقف مسار حوصصة بنك التنمية الريفية في **2004** بقرار من الوزارة المالية إلى حين الإنتهاء من التقييم المالي، أما بالنسبة لكلا من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وصندوق التوفير والاحتياط

والبنك الخارجي الجزائري فلقد اقترح التقرير إبقاء هذه البنوك تابعة إلى القطاع العام للاعتماد عليها في سياسة الدولة في تنمية قطاعات السكن والزراعة وأن يتم التعامل معها وفق الإستراتيجيات التالية:<sup>59</sup>

❖ المساعدة التقنية بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية " BADR " .

❖ التوأمة بالنسبة لصندوق التوفير والاحتياط " CNEP Banque " .

❖ خوصصة التسيير بالنسبة للبنك الخارجي الجزائري " BEA " .

2. مسار خوصصة القرض الشعبي الجزائري:

أ. البنك المسؤول عن هذه العملية

أوكلت الحكومة الجزائرية عملية خوصصة أول بنك عمومي جزائري إلى بنك الدراسات " روتشيلد كومبني " الذي تكفل بإعداد الدراسة واستدعاء البنوك المهمة بهذه الخوصصة لسحب ملف التأهيل الأولي، ولكي يكون البنك الشريك مؤهلا للدخول إلى هذه العملية اشترط أن يكون هذا البنك يمتلك شبكة من 200 وكالة على الأقل في نفس البلد وأموال خاصة لا تقل قيمتها عن 3 مليارات أورو بتاريخ 30 جوان 2004، ويسمح فقط للبنوك ذات التقيط العالي لكي تعلن عن نيتها في المشاركة في هذه العملية بالإضافة إلى حجم البنك وانتشاره، وأن يكون الشريك من أعلى المستويات ليس فقط من ناحية التقيط بل من ناحية شبكة الوكالات، لأن الحكومة الجزائرية قررت فرض أعلى تقيط في النظام الدولي يبدأ بحرف "س" وينتهي بحرف "المدال" وآخر شيء هو " ألف موجب " كما أنها فرضت شرطا أساسيا وهو البنوك ذات الشبكات لأن هناك بنوك كبيرة ولكن لديها وكالات قليلة هي التي تعمل مع العمليات المعقدة، في حين ما تحتاجه الجزائر هو الاثنان معا.<sup>60</sup>

ب. الطريقة المتبعة في الخوصصة

يمكن اعتبار أن الأسلوب المتبع في خوصصة القرض الشعبي الجزائري هو "البيع إلى مستثمر أجنبي إستراتيجي " كخوصصة جزئية من خلال التنازل عن نسبة 51% من رأس مال البنك إلى مستثمر أجنبي، لأنه من الخطأ خوصصة كل البنوك الحكومية دفعة واحدة لأن الحكومة تعتمد عليها في برنامج إصلاح الاقتصاد وهي بذلك بحاجة إلى مؤسسات مصرفية تساعد على تحقيق هذا الهدف، ولقد عبرت البنوك الفرنسية التي تملك فروعاً في الجزائر عن إهتمامها بخوصصة القرض الشعبي الجزائري، خاصة بعد قرار الحكومة الجزائرية القاضي بفتح رأس مال البنك بنسبة تفوق 50 % وفي مقدمة هذه البنوك الشركة العامة " سوسيتي جنرال"، والبنك الباريسي "بي أن بي باري با" وهما البنكان اللذان يتوفران على شبكات بنكية صغيرة في الجزائر، والقرض الفلاحي المتواجد في الجزائر من خلال البنك التابع له والمختص بتمويل الإستثمارات "كاليون"، وإلى جانب أكثر من سبعة بنوك فرنسية تم تسجيل أكثر من 40 عرضاً لبنوك دولية أغلبها أوروبية فنجد أسماء بنوك كبيرة عالمياً مثل " فورتييس البلجيكية " و " أش أس بي سي " البريطانية و "سي تي بنك الأمريكية " و "سانتندار " الإسباني، هذه البنوك على غرار المؤسسات المالية والمصرفية الفرنسية أرسلت وفوداً إلى الجزائر للإطلاع عن قرب على وضعية البنك الجزائري والفرص المتاحة.<sup>61</sup>

### ج. الإجراءات المتبعة لخوصصة هذا البنك

أما بخصوص سير هذه العملية التي تعتبر الأولى من نوعها في الجزائر فلقد مرت بعدة مراحل، من خلال تقييم هذا البنك وتحديد إستراتيجية البيع والإعلان عن مناقصة للانتقاء الأولي للبنوك وإعداد الوثائق القانونية (عقد التنازل وعقد الأسهم...) التي سلمت للبنوك المؤهلة في هذا الإطار، وحتى يستفيد البنك من الانتقاء الأولي كان ينبغي أن يتحصل الشريك الاستراتيجي في تاريخ 30 جوان 2006 على أموال خاصة تقدر بـ 3 ملايين أورو على الأقل وشبكة تقدر بـ 400 وكالة على الأقل في نفس البلد والتسعير يحدد مسبقا بهذه المناقصة.

ثم تأتي مرحلة الفرز للبنوك الأجنبية التي أبدت استعدادا لتقديم عروض بخصوص فتح رأسمال القرض الشعبي الجزائري بنسبة 51 %، بعد استكمال كافة الإجراءات خاصة بعد تسليم بنك الأعمال " روتشيلد " لتقييمها العام لوزارة المالية ومختلف تقديراته بعد مرور سنة على اختياره في مناقصة تمت في سبتمبر 2005، وقد كانت مهمة البنك الفرنسي مصاحبة عملية فتح رأسمال البنك الجزائري وإيجاد بنك أجنبي يقدم مزايا عديدة للطرف الجزائري، وقد تم الانتقاء الأولي لـ 6 بنوك دولية لاقتناء 51 % من رأسمال القرض الشعبي الجزائري، أربع بنوك فرنسية تتمثل في بنك " بي-ان-بي - باريسا " و " القرض الفلاحي " و " البنك الشعبي - ناتكسيس " و " سوسيسي جنييرال " بالإضافة إلى " سيتي بنك " الأمريكي " و " سانتندر " الأسباني " وقد تم استدعاء الشركاء المهتمين بهذه الخوصصة لسحب ملف الانتقاء الأولي لدى المستشار الوحيد لهذه المناقصة " روتشايد " وشركاؤه.<sup>62</sup>

ولقدت شرعت البنوك العالمية الستة التي تنافس على شراء حصة 51 % من رأس مال البنك في إرسال وفودا للقيام بجولات ميدانية تفقدية للوكالات الرئيسية بهدف الإطلاع عن قرب على وضعيته وظروف العمل ومستوى الأداء وإمكانيات البنك، وما يوفره من قدرة انتشار في السوق المصرفية الوطنية وهي بمثابة زيارة استطلاعية قامت بها البنوك المؤهلة قصد التعرف بدقة على البنية العامة والشبكات وعمال القرض الشعبي الجزائري والبيئة البنكية في الجزائر، وبعد هذه الزيارة الاستطلاعية تنتقل العملية إلى مرحلة تسليم العروض التقنية والمالية للتنازل النهائي عن القرض الشعبي الجزائري بحيث يمكن أن يجني الفائز بالصفقة أكثر من 1.1 مليار أورو حسب تقديرات مالية فرنسية أذيعت في نشریات البورصة الفرنسية على موقعها الإلكتروني.<sup>63</sup>

### د. أسباب تأخر وتأجيل العملية

لم تتمكن الحكومة الجزائرية من احترام الآجال التي حددتها لإنهاء عملية خوصصة القرض الشعبي الجزائري بحيث كان من المنتظر الإعلان عن الفائز من بين البنوك الخمسة المعنية ( بعد انسحاب بنك " سانتاندار " الإسباني )، ويرجع ذلك إلى تأخر الحكومة الجزائرية في إعداد دفتر الشروط الخاص بعملية خوصصة البنك مما أخرج البنوك المعنية بالصفقة من تقديم عروضها التقنية والمالية، ومن بين الأسباب التي أخرت هذه العملية كذلك إلغاء التعلیمة الصادرة في عهد رئيس الحكومة السابق " أحمد أويحي " المتعلقة بمنع إيداع الأموال العمومية في البنوك الخاصة وهو ما أعاد لهذا البنك 25% من رقم أعماله التي كان سيفقدتها في حال بقاء تلك التعلیمة سارية إلى غاية خوصصته، لذلك اضطرت البنوك المرشحة للفوز بنسبة 51 % من رأس مال البنك إلى مراجعة حساباتها فيما يخص القيمة المالية المقترحة، بحيث قامت بإدراج المعطيات الجديدة الناجمة عن هذا القرار والتي مكنتها من الاحتفاظ بمحافظ القطاع العمومي في البنك والمقدرة

بـ 45 %، بحيث كان تقييمها الأولي للخصصة المطروحة للتنازل يتراوح بين المليار و المليار ونصف أورو، هذه القيمة التي يمكن لها بعد إلغاء هذه التعليمة أن تتجاوز 2 مليار أورو.<sup>64</sup>

ولقد أعلنت الوزارة المالية في نوفمبر 2007 تأجيل عملية الخصخصة بسبب أزمة الرهن العقاري التي انفجرت في أمريكا والتي أثرت في عدد كبير من البنوك على رأسها البنوك الفرنسية " سيتي بنك " و " القرض الفلاحي " بتقديم طلب تأجيل عملية تقديم العروض رغم أن الاقتصاد الجزائري بعيدا عن تأثير الأزمة كما أكدته تقارير صندوق النقد الدولي و البنك العالمي.<sup>65</sup>

خاتمة:

الخصخصة هي جزء من إصلاح اقتصادي شامل ومتكامل لأننا لو حاولنا علاج عيوب القطاع العام بالخصخصة وتم النجاح في ذلك ثم تمت إعادته إلى تلك البيئة الاقتصادية المتدهورة لتدهورت وضعيته من جديد، لذلك لا بد من توفير برنامج شامل للإصلاح يعطي فرصة لنجاح الخصخصة، وموضوع الخصخصة في قطاع المصرفي يعالج بحساسية أكثر من القطاعات الأخرى لخصوصية الدور الذي تلعبه البنوك العامة في مجال التنمية والإصلاح الاقتصادي، ودورها الفعال في أوقات الأزمات والحروب بحيث تعتمد عليها الحكومة في إدارة الأزمات، وفيما يلي اختبار فرضيات البحث:

• تمكنا من خلال الدراسة تأكيد خطأ الفرضية الأولى، فلكل دولة ظروف وأهداف مختلفة فيما يخص خصوصية البنوك فلقد قامت فرنسا بخصخصة البنوك من خلال عدة أساليب نذكر منها: " البيع بالتراضي، الطرح العام للأسهم في البورصة، البيع للعمال وللمساهمين الدائمين"، وبالتالي فإن الاعتماد على مجموعة مختلفة من الأساليب في خصوصية البنوك كان السبب في نجاح هذه العملية في الدول المتقدمة "فرنسا كمثال"، بينما قامت مصر بخصخصة أحد البنوك العمومية من خلال التنازل عن نسبة 80 % من رأس مال البنك إلى مستثمر أجنبي مع تخصيص نسبة من الأسهم للعمال أما النسبة المتبقية فلقد تم طرحها في البورصة، وقامت الجزائر بفتح رأس مال القرض الشعبي الجزائري بنسبة 51 % بالإعتماد كذلك على أسلوب البيع إلى مستثمر أجنبي، لأن أسلوب الطرح العام للأسهم لا يناسب مثل هذه الدول نظرا لضعف الأسواق المالية لديها، أي توجد عدة طرق لخصخصة البنوك داخل السوق المالية ( البيع بالمناقصة والبيع بسعر محدد ) وخارجها ( البيع بالتراضي، إلى مستثمر إستراتيجي، خصوصية الإدارة).

• لقد تأكد من خلال الدراسة صحة الفرضية الثانية بحيث يكمن الفرق بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية في اختلاف ظروف وأهداف كلا منهما في تبني سياسة الخصخصة، ففي مجموعة الدول الأولى نجحت برامج الخصخصة فيها في تحقيق أهدافها لأن السياسات التي اتبعت كانت سياسات منسجمة مع متطلبات السوق بالإضافة إلى وجود قطاع خاص نشط وفعال، لأن تحول القطاع العام إلى القطاع الخاص في الدول الصناعية المتقدمة يعتبر تطور طبيعي وكجزء من مسار الرأسمالية، ومن الخطأ الفادح أن يتم نقل تجارب بعض الدول المتقدمة إلى البلدان النامية والعربية منها بدون تغيير يتناسب مع أوضاع وظروف هذه البلدان بما في ذلك مرحلة تطورها ونموها ونضوجها الاقتصادي والسياسي وخصائصها المجتمعية والحضارية، لأن الخصخصة ليست مجرد تحول المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص فهذا هو المفهوم الضيق لها ولكن الخصخصة تعني تطوير القطاع العام ونموه وتحسين إدارته من خلال آليات السوق.

وفيما يلي أهم النتائج المتوصل إليها:

✓ تتطلب عملية الخصوصية تهيئة المناخ العام لتنفيذها وسعي الحكومة إلى تدعيم قوى السوق وآليات العرض والطلب والحد من الاحتكار وتهيئة الرأي العام وإجراء التعديلات القانونية والتشريعية وتقييم أصول وخصوم البنك للوصول إلى أسعار الأسهم، فهي ليست بالقرار السهل الذي يتم تنفيذه على الفور وإنما تتطلب الكثير من الدراسة والاستعداد والشفافية لنجاحها.

✓ تعد إعادة هيكلة البنوك العامة ماليا وإداريا ركيزة أساسية من ركائز إصلاح القطاع المصرفي بحيث تستهدف إعادة الهيكلة خلق كيانات مصرفية قوية قادرة على المنافسة محليا وعالميا.

✓ حققت الخصوصية نجاحا كبيرا في الدول المتقدمة "فرنسا مثلا" في حين ظلت الدول العربية متباطئة في اتخاذ قرارات حاسمة فيما يخص خصوصية البنوك.

✓ تؤدي الخصوصية إلى تطوير الجهاز المصرفي وزيادة كفاءته وقدرته التنافسية وتنشيط السوق المالية هذه الأخيرة التي تعتبر إحدى متطلبات تنفيذ الخصوصية، بحيث تساهم في توفير الأموال اللازمة للبنوك المطروحة للخصوصية من جهة وتقييم البنوك من خلال تحديد قيمة الأسهم وفقا للعرض والطلب من جهة أخرى.

✓ ومن أهم الآثار الاجتماعية لخصوصية البنوك تسريح العمال لذلك يتم عرض بعض البدائل كالمعاش المبكر بقيم مغرية بالإضافة إلى تأهيل العناصر البشرية المتبقية.

الهوامش والمراجع:

- <sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، (الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003)، ص - ص: 205-206.
- <sup>2</sup> كمال رزق، رحمون بوعلام، تقنيات وأساليب خصوصية المصارف، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الأفق الثالثة-منافسة، مخاطر، تقنيات، جامعة جيجل، يومي، 6 و 7 جوان 2005، ص: 3.
- <sup>3</sup> نفس المرجع، ص: 3.
- <sup>4</sup> نفس المرجع، ص: 4.
- <sup>5</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 217.
- <sup>6</sup> نفس المرجع، ص: 217.
- <sup>7</sup> المرسي السيد الحجازي، اقتصاديات المشروعات العامة، النظرية والتطبيق، (الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004) ص - ص: 307-308.
- <sup>8</sup> عباس النصاروي وآخرون، القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع صندوق النقد العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي، بيروت، 1990، ص: 731.
- <sup>9</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 222.
- <sup>10</sup> منير إبراهيم هندي، الخصخصة خلاصة التجارب العالمية، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 1995)، ص: 30.
- <sup>11</sup> أحمد غنيم، الديون المتعثرة والائتمان الهارب، (دار النشر والمكان والسنة غير موجودة)، ص - ص: 129-130.
- <sup>12</sup> بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية المجلد السابع والثلاثون 2005، الصادرة عن إدارة البحوث الاقتصادية بالبنك، منشورة في الموقع التالي: [iefpedia.com](http://iefpedia.com), consulté le 03/05/2017.
- <sup>13</sup> طارق عبد العال حماد، تقدير قيمة البنك لأغراض الاندماج أو الخصخصة، (الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000)، ص - ص: 325-344.
- <sup>14</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص - ص: 180-184.
- <sup>15</sup> طارق عبد العال حماد، إندماج وخصخصة البنوك، (الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003)، ص، ص: 123، 134، 130.
- <sup>16</sup> نفس المرجع، ص - ص: 225-226.

- <sup>17</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص : 222.
- <sup>18</sup> محمد الفيش، القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة، (صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، أبو ظبي، 2000)، ص : 201.
- <sup>19</sup> سعيد النجار، التخصصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية، (مطابع الأهرام التجارية، مصر ، 1988)، ص : 154.
- <sup>20</sup> السعيد ناصر، التخصصية والاستثمار في إصدارات الأسهم الخاصة، إصدارات الملكية للقطاع الخاص عنصر فاعل في التنمية المالية، إتحاد المصارف العربية، مجلة شهرية متخصصة تصدر عن إتحاد المصارف العربية، العدد 199، المجلد السابع عشر، أوت 1997، ص- ص : 71-72.
- <sup>21</sup> سعيد النجار، مرجع سابق، ص : 113.
- <sup>22</sup> طارق عبد العال حماد، إندماج وخصخصة البنوك، مرجع سابق، ص 226.
- <sup>23</sup> محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، (الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006)، ص : 44.
- <sup>24</sup> أحمد زكريا صيام، اقتصاد المعرفة والاستثمار البشري في البنوك، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، يومي 9-10 مارس 2004، ص:80.
- <sup>25</sup> ظاهر كنعان، الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول النامية، (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، أبو ظبي، 1996)، ص- ص : 306-307.
- <sup>26</sup> عبد المطب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 208.
- <sup>27</sup> عايشي كمال، زيتوني عمار، تحديث القطاع المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية الإستراتيجية والسياسة المصرفية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة - منافسة، مخاطر، تقنيات، مرجع سابق، ص : 2
- <sup>28</sup> <http://rashd-karama.maktoobblog.com>, le 03/03/2017.
- <sup>29</sup> Dominique Lacoue,Lzbarthe, Les Banque en France, privatisation, restructuration, ( consolidation iconomica,paris, 2001 ), p 95.
- <sup>30</sup> Guy Baudeu, préface de Michel vasseur, Les privatisation et premières opérations, (éditeur copies proma, paris, 1987 ), p 74.
- <sup>31</sup> Guy Baudeu, Op,Cit, p : 74.
- <sup>32</sup> Dominique Lacoue,Lzbarthe , Op,Cit, p : 99.
- <sup>33</sup> guy Baudeu, Op,Cit, p : 74.
- <sup>34</sup> Dominique Lacoue,Lzbarthe , Op,Cit, p : 99.
- <sup>35</sup> Op,Cit, p : 105-106.
- <sup>36</sup> Op,Cit, p - p :117- 118
- <sup>37</sup> Guy caudamin, Jean Montier, Banque et marchés financiers -préface de Lucien douroux, ( edition economica, paris, 1998 ), p : 636.
- <sup>38</sup> Dominique Lacoue,Lzbarthe , Op,Cit, p-p : 123-124.
- <sup>39</sup> Dominique Lacoue,Lzbarthe ,\_Op,Cit, p : 52.
- <sup>40</sup> Guy caudamin, Jean Montier, Op,Cit, p 630.
- <sup>41</sup> Dominique Lacoue,Lzbarthe , Op,Cit, p : 156.
- <sup>42</sup> Zuhayr Mikdashi, Les Banque à L'ère de La Mondialisation, (édition economica, paris, 2002 ), p-p: 223-224.
- <sup>43</sup> Guy caudamin, Jean Montier, Op,Cit,p : 642.
- <sup>44</sup> Dominique Lacoue,Lzbarthe, Op,Cit, p-p : 205 – 206.
- <sup>45</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 205.
- <sup>46</sup> طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، (الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003)، ص : 229.
- <sup>47</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص : 205.
- <sup>48</sup> نادية أمين، خصخصة البنوك، إلى أين، مقال منشور في جريدة العربي صادرة بتاريخ 03/04/2007، منشورة على الموقع التالي: <http://www.al-araby.com/articles/953/050403-953-inv04.htm> le 03/03/2017.
- <sup>49</sup> طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص: 229.
- <sup>50</sup> مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال، ( دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2000)، ص : 261.

<sup>51</sup> بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية المجلد السابع والثلاثون 2005، الصادرة عن إدارة البحوث الاقتصادية بالبنك، منشورة في الموقع التالي: [iefpedia.com](http://iefpedia.com), consulté le 03/05/2017.

<sup>52</sup> نفس المرجع.

<sup>53</sup> <http://www.alexbanm.com/alexbank/arab/highlights-b.aspx>, consulté Le 03/03/2017.

<sup>54</sup> محضر اجتماع لجنة الائتمان والتمويل مع الاستاذ " محمود عبد اللطيف " رئيس بنك الإسكندرية المنعقد بتاريخ **2007/02/11** المنشور في الموقع التالي :

<http://www.eba.org.eg/docs/Committees/cr110207.doc>, consulté le 17/05/2017.

<sup>55</sup> بلوج بولعيد، إشكالية خوصصة البنوك في الجزائر، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة - منافسة، مخاطر، تقنيات، جامعة جيجل، يومي، 6 - 7 جوان 2005، ص 10.

<sup>56</sup> Leila Abdeladim, **Les privatisation d'entreprises publique dans les pays du Maghreb - Maroc, Algérie, Tunisie**, ( les édition internationale, Algie, 1998 ), p :266.

<sup>57</sup> بلوج بولعيد، مرجع سابق، ص : 10.

<sup>58</sup> Banque of Algeria, Rapport 2001, Rapport 2001, évolution Economique et Monétaire en Algérie, juillet 2002, p :54.

<sup>59</sup> Belgahersa Abdelatif, **Questionnement sur la privatisation Des banques publiques en Algérie**, Revue des Sciences Humaines, périodique scientifique A comité de Lecture publiée par L'université Mohamed khider, Biskra- Algérie, N<sup>0</sup> 11, Mai 2007, p- p : 80-81.

<sup>60</sup> الخبر، جريدة يومية، العدد 4834، الثلاثاء 17 أكتوبر 2006، ص: 13.

<sup>61</sup> عبد الحفيظ. ص، خوصصة القرض الشعبي، مقال منشور في جريدة الخبر الصادر بتاريخ 2006/10/02، منشور في الموقع التالي : <http://www.babeldjazair.com>, consulté le 19/05/2017.

<sup>62</sup> سليم بن عبد الرحمان، خوصصة القرض الشعبي الجزائري ستم قبل نهاية سنة 2007، مقال منشور المنشور في الموقع التالي : <http://www.echoroukonline.com>, consulté le 19/05/2017.

<sup>63</sup> الخبر، جريدة يومية، العدد 5029، بتاريخ 2 جوان 2007، ص : 5.

<sup>64</sup> الخبر، جريدة يومية، العدد 5158، بتاريخ 3 نوفمبر 2007، ص : 5.

<sup>65</sup> R. Ryad; **le ministère des finances évoque la crise des crédit hypothécaires- la privatisation du CPA suspendue**, Liberté quotidien Edition N<sup>0</sup> 4623 du dimanche 25 novembre 2007, p : 10.